

## النمو المحابي للفقراء في الجزائر: مقارنة إحصائية Pro-Poor Growth in Algeria: a Statistical Approach

إيمان بوعكاز<sup>1</sup>، أميرة بحري<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة باتنة 1- الحاج لخضر، iman.bouakaz@univ-batna.dz

<sup>2</sup> جامعة باتنة 1- الحاج لخضر amira.bahri@univ-batna.dz

النشر: 2022/09/24

القبول: 2022/09/07

الاستلام: 2022/06/04

### ملخص:

تعنى هذه الدراسة بتحليل النمو المحابي للفقراء في الجزائر من خلال التعريف بمختلف المقاربات النظرية التي تناولته، وتحليل ظاهرة الفقر وملامح التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر؛ إضافة إلى الاعتماد على عدد من المؤشرات والمعاملات لتحديد مدى محاباة النمو للفقراء في الجزائر. وقد تمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في أن النمو الاقتصادي كان بدرجة متواضعة محابيا للفقراء، كما أن هذه المحاباة لم تكن ناجمة من ثمرات النمو الاقتصادي، بل نتيجة لإعادة توزيع الدخل بسبب التوسع في الإنفاق العمومي في الجزائر، والمعتمد أساسا على الربيع البترولي خلال الفترة 2000-2018.

الكلمات المفتاحية: نمو محابي للفقراء، فقر، عدم مساواة

رموز JEL: D63, I32, O49

### Abstract:

This research is concerned with studying the pro-poor growth by introducing the various theoretical approaches that addressed the pro-poor growth, and then analyzing the phenomenon of poverty and its most important characteristics in Algeria and determining the characteristics of disparity in the distribution of income in Algeria. The study also used few indicators to determine the extent to which growth favors the poor in Algeria. The most important findings of the study were that economic growth was modest in favor of the poor, and this favoritism was not the result of the fruits of economic growth, but rather as a result of the redistribution of income as a result of the expansion of public spending in Algeria, which depends on oil rents during the period 2000-2018.

**Keywords:** Pro-poor growth, poverty, inequality

**(JEL) Classification :** D63, I32, O49

**1. مقدمة:**

يعد الحد من الفقر والاهتمام بالنمو المحابي للفقراء أحد الاهتمامات الرئيسية للباحثين في سياسة التنمية الاقتصادية، حيث تعود الجذور التاريخية لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر إلى الخمسينيات من القرن الماضي أين بدأ الحديث عن مدى استعادة الفقراء من النمو الاقتصادي من أجل التقليل من التفاوتات.

وتندرج مقارنة النمو المحابي للفقراء ضمن الدراسات التي تربط بين كل من النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل. وهي مقارنة حديثة نسبيا تبحث نوعية العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة، وكيفية تأثير النمو الاقتصادي على الفقراء وكما تستفيد هذه الطبقة من النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من عدم وجود توافق في الآراء حول كيفية تعريف أو قياس النمو المحابي للفقراء، إلا أن هذا الموضوع قد جذب الاهتمام في الوسط الأكاديمي بين مختلف دارسي التنمية.

**1.1. إشكالية الدراسة:**

عقب تطبيق سياسة إنعاش ودعم النمو الاقتصادي، شهدت الجزائر انتعاشا اقتصاديا وتحسنا في معدلات النمو الاقتصادي خلال العقدين الماضيين، وعليه سيكون من المثير للاهتمام معرفة مقدار الفوائد النسبية للنمو التي لحقت للفقراء،

فهل كان النمو الاقتصادي في الجزائر محابيا للفقراء خلال الفترة 2000-2018؟

**2.1. أهمية الدراسة:**

يعتبر تحديد معدلات الفقراء وحدة الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الجزائر ومدى استعادة الفقراء من الوفورات الناجمة عن عملية النمو الاقتصادي ذو أهمية كبرى، كون أن مختلف فئات المجتمع قد لا تستفيد من ثمرات النمو الاقتصادي، ومن هنا تظهر أهمية تحديد مدى محاباة النمو الاقتصادي للفقراء في الجزائر من أجل تحديد السياسة المناسبة التي على الدولة انتهاجها من أجل التخفيض من حدة الفقر.

**3.1. أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعريف بمختلف المقاربات التي تناولت النمو المحابي للفقراء؛
- تحليل ظاهرة الفقر والتعرف على أهم خصائصها في الجزائر؛

- تحديد خصائص التفاوت في توزيع الدخل والطبقات التي تستفيد من ارتفاع حجم النمو الاقتصادي في الجزائر.

#### 4.1. منهج الدراسة:

سيتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والاستنباطي وذلك بعد جمع المعلومات والاحصائيات اللازمة من مختلف المصادر الرسمية، ومن ثم استقراء وتحليل عدد من المؤشرات الاقتصادية والاحصائية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، الفقر والدخل الوطني في الجزائر.

#### 2. الإطار النظري للدراسة:

##### 1.2. المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي:

يعتبر "النمو الاقتصادي" مصطلحا جديدا نسبيا في تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحب ذلك من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم رأس مالي والتي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، والتي كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء بدون الاهتمام بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها. وما فتئ هذا المصطلح يتطور ليصبح في العصر الحديث الاصطلاح الأكثر شيوعا لقياس التقدم المحرز عبر الزمن سواء في نظر السلطات العامة والجهات الخاصة أو الفئات الاجتماعية، فهو شهادة بليغة في الخطاب السياسي وفي التعليقات والآراء الإعلامية. ويظل النمو وتباين معدلاته من أهم الشواغل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في معظم المجتمعات العاصرة. (بوعكاز، 2011، صفحة 42)

##### 1.1.2. تعريف النمو الاقتصادي:

لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه للنمو الاقتصادي كون أن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير أو المتغيرات الذي على أساسها يقاس النمو الاقتصادي وكذا الفترة التي يتم خلالها تحديد وقياس قيمته. ومن التعاريف المقدمة للنمو الاقتصادي كونه: "التغير الايجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"، حيث يعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة؛ فكلما ارتفعت نسبة استغلال هذه الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو الاقتصادي والعكس صحيح (عريفات، 2006، الصفحة 268).

كما يعرف النمو الاقتصادي أيضا على أنه: "الزيادة الايجابية في الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل النمو السكاني"، وعلى أنه: "ظاهرة اقتصادية متصلة بتغيرات زمنية في حجم الناتج الوطني أو الدخل الوطني في شكله الإجمالي أو الفردي". وبالرغم من أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات، إلا أنها في ذاتها تظل ذات طبيعة اقتصادية صرفة، حيث أن النمو الفعلي يمكن تحقيقه بدون تحولات هيكلية في مواقع القوى الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية، أو في القيم والتوجهات والتنظيمات السائدة. (إبراهيم، 2006، الصفحة 31).

فالنمو الاقتصادي إذن هو: ظاهرة كمية تمثل الزيادة المطردة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال مدة معينة، معبرا عنها بارتفاع حجم الناتج الإجمالي الحقيقي وما يرافق ذلك من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة الزمنية.

## 2.1.2. قياس النمو الاقتصادي:

يعبر عن النمو الاقتصادي رقميا، بحساب نمو الناتج الوطني الإجمالي في شكل نسبة تشير إلى معدل النمو، وبالتالي يقاس النمو الاقتصادي عادة بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، والذي يعبر عن القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات في اقتصاد ما، كما يعكس في نفس الوقت الدخل الكلي لمجموع الأفراد داخل المجتمع بالإضافة إلى قيمة الإنفاق الكلي للحصول على السلع والخدمات.

ويقاس الناتج المحلي الإجمالي بالوحدات النقدية، حيث يتم استخدام الأسعار السائدة في السوق (السعر السوقي) في احتساب قيمة إجمالي الناتج المحلي، إلا أن هذه الأسعار تتعرض للتغير (ارتفاعاً أو انخفاضاً)، ومن ثم ستؤدي إلى تغيير القيمة الفعلية (أو الحقيقية) لإجمالي الناتج المحلي. نتيجة لذلك، فإننا نقوم بالتفريق بين مفهومين لإجمالي الناتج المحلي وهما الناتج المحلي النقدي أو الاسمي، والناتج المحلي الحقيقي (بوعكاز، 2011، الصفحة 44):

- يقاس الناتج المحلي النقدي أو الاسمي (PIB nominal) طبقاً للأسعار السوقية للسلع والخدمات حيث:

$$PIB\ nominal = \sum p_{jt} y_{jt}$$

$p_{jt}$ : سعر الجاري للسلعة  $j$

- يقاس الناتج المحلي الحقيقي (PIB réel) طبقاً للأسعار الثابتة، حيث يتم اعتماد سعر "سنة الأساس" من أجل تحييد تأثير التغيرات في الأسعار والتركيز على تطور الإنتاج المادي. وبالتالي، نلاحظ أن حيث:

$$PIB\ réel = \sum p_j^o y_{jt}$$

$p_j^o$ : سعر السلعة  $j$  سنة الأساس.

كما يستخدم أيضا الناتج المحلي الإجمالي الفردي لأي اقتصاد وطني غالبا بوصفه مؤشرا لمعدل مستوى معيشة الأفراد في البلد والنمو الاقتصادي، لذلك غالبا ما ينظر إليه بوصفه مؤشرا على زيادة مستوى المعيشة. غير أنه يمكن أن يكون له تأثير كلي على الناتج المحلي الإجمالي المتزايد الفردي ولكن مع مستوى معيشة أقل لأغلبية للسكان.

إن الاقتصاديين واعون جدا لنقاط ضعف الناتج المحلي ونواقصه، ولذلك يجب دائما أن ينظر له فقط بوصفه مؤشرا وليس مقياسا مطلقا. ولقد طور الاقتصاديون أدوات رياضية لقياس عدم التساوي مثل معامل جيني، كما أن هناك طرقا بديلة للقياس التي تأخذ بعين الاعتبار الوفورات الخارجية السلبية التي قد تنشأ من التلوث ونضوب الموارد (بوعكاز، 2011، الصفحة 44).

إن النواقص والعيوب الموجودة في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي قد تكون مهمة عند دراسة السياسة العامة، ولكن لأغراض النمو الاقتصادي في المدى القصير أو الطويل فإن الناتج المحلي الإجمالي يبدو مؤشرا جديدا، بينما في المدى الأبعد فإن الناتج المحلي الإجمالي يتشوه بتغيرات كبيرة في الأسعار النسبية. غير أنه لا يوجد مؤشر اقتصادي مقبول على نحو واسع غير الناتج المحلي الإجمالي (بوعكاز، 2011، الصفحة 45).

## 2.2. المفاهيم الأساسية حول ظاهرة الفقر:

### 1.2.2. مفهوم الفقر:

تجمع معظم الأدبيات التي تتحدث عن الفقر على أنه عبارة عن حالة تعبر عن النقص أو العجز في الاحتياجات الأساسية والضرورية للإنسان، وأهم هذه الاحتياجات: الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، السكن أو المأوى، تملك السلع المعمرة وتوفر الاحتياط المادي لمواجهة الأمور الطارئة أو الأزمات التي قد تتعرض لها الأسرة أو الفرد (بن جلول، 2015، صفحة 45). لكن على الرغم من هذا الإجماع، فلم يتفق الباحثون حول مفهوم خاص للفقر، نظرا لتعدد معانيه وتشعب آثاره.

ومن بين التعريف المقدمة له، تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للفقر على أنه "يشمل تلك العوامل التي تعزز تحكم الفرد على الموارد كالحفاظ على الصحة الجيدة والقدرة على القراءة والكتابة" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010). كما عرف أيضا على أنه "عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية، فهو يمثل الحد الأدنى المقبول في مجتمع ما خلال فترة زمنية محددة" (فارس، 2001، صفحة ).

فالفقر إذن يمثل عجز فئة معينة من الأسر عن توفير الدخل اللازم للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها لتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة.

## 2.2.2. مقاربات تحليل الفقر:

هناك العديد من المقاربات من أجل فهم وتعريف الفقر الذي حينما لا يصل شيء معين -معرف ومحدد- إلى مستوى يعتبر المستوى الأدنى المقبول "من ذلك الشيء". وتمثل طبيعة هذا "الشيء المفقود" محور نقاشات ظاهرة الفقر (الهوري، 2017، صفحة 105).

### أ. مقارنة الرفاهية:

حسب هذه المقاربة فإن "العنصر الناقص" هو الرفاهية الاقتصادية، ويعتقد أصحاب هذه المقاربة أن الرفاهية هي المنفعة، والمستوى المعيشة هو مصطلح آخر يعبر عن الرفاهية الاقتصادية في بعض الأحيان. عادة ما تسمى هذه المقاربة بالمقاربة النقدية، حيث يعبر الفقر النقدي عن مستوى معيشي معين ناتج عن عدم كفاية الموارد النقدية مولداً بذلك استهلاكاً غير كافٍ وغير لائق، ولقياس الفقر النقدي تعتمد هذه المدرسة على الدخل أو الاستهلاك معبراً عنه بالقيمة النقدية (الهوري، 2017، صفحة 106).

وتعطي هذه المقاربة أهمية كبرى للدخل من أجل تخفيض حدة الفقر؛ ونميز هنا بين مفهومين أساسيين (الهوري، 2017، صفحة 106):

- **الفقر المطلق:** يرتبط بما يسمى بالاحتياج الحيوي، ويعرف هذا الأخير على أنه مجموعة من القوى التي تقاوم الموت، حيث أن الحد الحيوي يتناسب مع مبلغ معين من الموارد الضرورية لتفادي الموت.
- **الفقر النسبي:** يحدد بواسطة نسبة معينة من المجتمع عن طريق توزيع المداخيل أو الاستهلاك، فمثلاً: هناك 20% من العائلات الأقل غنى لديهم دخل أقل من نصف الدخل المتوسط.

### ب. مقارنة الحاجيات الأساسية:

هذه المقاربة لا تعط أهمية للمنفعة بقدر ما تعطيها لتلبية الحاجيات الأساسية، فالفقر حسب هذه المقاربة ناجم عن الحرمان من الوسائل المادية التي تسمح بتلبية الحد الأدنى الذي يحتاج إليه الفرد من الحاجيات الغذائية التي تشمل حاجيات الطعام، الخدمات الضرورية والصحية والتعليمية، الشغل، المشاركة في الحياة الاجتماعية وعدم تلبية الحاجيات الأساسية والتي تؤدي أو تخلق حالة من الإقصاء من النمط المعيشي، الثقافي والمادي السائد. ولهذا يطلق على هذا الفقر إضافة إلى فقر الحاجيات الأساسية، فقر شروط الحياة أو فقر الوجود، وهنا إشارة واضحة إلى ادماج البعد مع البعد الاقتصادي في هذه المقاربة (الهوري، 2017، صفحة 106)

### ج. مقارنة الإمكانيات:

الشيء المفقود حسب هذه المدرسة يتمثل في القدرات والإمكانيات البشرية، حيث انتقد أصحاب هذا الاتجاه المقاربة النقدية المعتمدة على المنفعة، وأكدوا أن الفقر كظاهرة ليست مسألة دخل أو مستوى معين من

الاستهلاك، وإنما يجب أن تفهم وتدرك على أساس الإمكانيات البشرية التي تمكن الفرد من الوصول إلى تحقيق ذلك المستوي من الاستهلاك والحصول على مستوى لائق من الدخل (الهوري، 2017، صفحة 106).

### 3.2. النمو المحابي للفقراء:

إن مصطلح النمو المحابي للفقراء عبارة مصطلح يجمع بين تدنية الفقر والتقليل من التفاوت، حيث يستخدم إلى حد كبير من قبل الاقتصاديين المهتمين بمسائل التنمية والحد من الفقر، فقد ارتبط بجدل واسع حول تحديد مفهوم موحد له.

ووفقاً لمنظمة التعاون والتطور الدولي OCDE سنة 2001 والأمم المتحدة سنة 2000، فقد عرف النمو المحابي للفقراء على أنه "كل نمو اقتصادي يخفض من معدل الفقر"، أو "كل نمو اقتصادي مفيد للفقراء" وهو تعريف بسيط يعتمد على وجود علاقة إيجابية بين زيادة معدل النمو والتخفيض من الفقر بشكل فعال، دون إدراج قضية العدالة الاجتماعية أو التفاوت في توزيع الدخل (بوحزام، 2018، الصفحة 178). غير أن هذا التعريف لا يجيب على مختلف الإشكاليات المتعلقة بالمفهوم مثل: إلى أي مدى يجب أن يستفيد الفقراء من النمو؟ كم هو الحد المطلوب من النمو كي يعتبر مناصراً للفقراء؟

وعليه، فإنه وفي السنوات الأخيرة، حاولت العديد من الدراسات تحديد وقياس النمو لصالح الفقراء، وتقديم عدد من المقاربات التي تستخدم لتحديد متى يكون النمو محابياً للفقراء من عدمه.

### 1.3.2. المقاربة العامة مقابل الصارمة:

يعتمد الحد من الفقر على عاملين هما: النمو الاقتصادي وكيفية توزيع فوائد هذا النمو على الفقراء وغير الفقراء. وكون أن التعريف العام للنمو المؤيد للفقراء هو النمو الذي ينخفض فيه الفقر بغض النظر عن العاملين السابقين أو كليهما. وعليه وباستخدام المقاربة العامة يكون النمو الاقتصادي داعماً للفقراء كلما انخفضت معدلات الفقر، حيث يمكن تعريف النمو على أنه نمو محابي للفقراء إذا كان دخل الفقراء يزيد بمقدار 1 دولار، وزاد دخل الأغنياء جداً بمقدار مليون دولار. من ناحية أخرى، فإن المقاربة الصارمة للنمو المؤيد للفقراء على كيفية توزيع فوائد النمو بين الفقراء وغير فقراء في المجتمع. وبالتالي فالنمو المحابي للفقراء هو النمو الذي يؤدي إلى الحد من الفقر أين تعود فوائد النمو على الفقراء إلى حد كبير (Fambon, 2017, P 97). وتمثل حالة جمهورية الصين الشعبية حالة مناسبة لتحديد النمو المحابي للفقراء وفقاً لمنهجين العام والصارم، فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية للإعجاب وفقاً للمعايير الدولية، حيث تفوقت جمهورية الصين الشعبية على غالبية البلدان في العقدين الماضيين. ومع ذلك، فقد ترافق ذلك مع زيادة في اللامساواة في البلاد. وفي هذا الصدد، فإن محاولات الحد من الفقر الذي شهدته جمهورية الصين الشعبية خلال العقدين الأخيرين لم

يسهم إلا في نموها الاقتصادي السريع، وليس في توزيع النمو الاقتصادي. في الواقع، كانت فوائد نمو جمهورية الصين الشعبية تتدفق لغير الفقراء أكثر من الفقراء، وفي هذه الحالة سوف تجادل المقاربة العامة بأن النمو المحقق في جمهورية الصين الشعبية مؤيد للفقراء. ومع ذلك، سيكون هذا للنمو غير محابي للفقراء استنادا إلى المقاربة الصارمة (Fambon, 2017, P 97).

### 2.3.2. مقاييس النمو المؤيد للفقراء:

هناك مقاييس متعددة حاولت تقديم مؤشر لقياس النمو المحابي للفقراء، وهذا التعدد راجع لعدم الاتفاق حول تعريف موحد للنمو المحابي للفقراء. وعليه فإننا سنفرق بين مقاييس النمو المحابي للفقراء وفق للاتجاهات المطلقة، النسبية والتجميعية.

#### أ. مقاييس النمو المحابي للفقراء وفقا للاتجاه المطلق:

##### - معدل النمو المحابي للفقراء TCPP:

قدم Ravallion et Chen سنة 2003 مؤشرا لقياس مدى محاباة النمو للفقراء في صيغته المطلقة، حيث يتم حسابه على أساس نمو متوسط استهلاك الأفراد الفقراء، الذي يتم التحصل عليه انطلاقا من متوسط معدلات نمو الاستهلاك الفردي لنسبة مئوية من المجتمع والتي تقع تحت خط الفقر (Fambon, 2017, P 99).

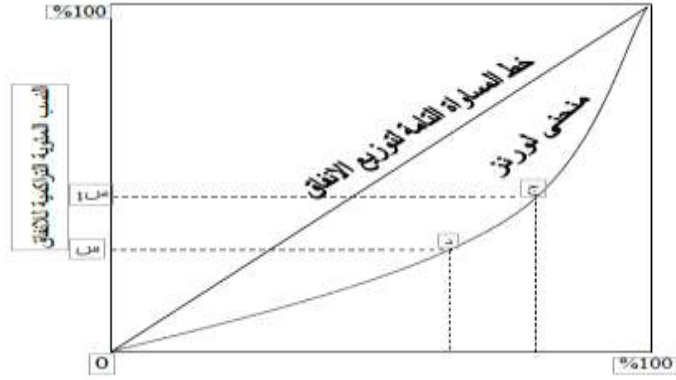
##### - منحني لورنز:

يعد منحني لورنز من أكثر أشكال العرض البياني استخداما للتعبير عن درجة التفاوت في توزيع الدخل منذ سنة 1905. ويعبر هذا المنحني عن العلاقة القائمة بين التكرارات النسبية التراكمية لعدد الأفراد أو العوائل وبين التكرارات النسبية التراكمية للدخول التي يحصلون عليها. ومنحني لورنز هو منحني مقصر من الأعلى ومرسوم من الزاوية السفلى إلى الزاوية اليمنى العليا من مربع تبين فيه النسب المئوية لعدد السكان على محور الأفقي والنسب المئوية لإنفاق الأفراد أو العائلات على المحور العمودي.

ويتم رسم هذا المنحني عادة على شكل مربع يمثل 100%، وكون أن منحني لورنز مقصر من الأعلى مرسوم من الزاوية اليسرى السفلية إلى الزاوية اليمنى العلوية من المربع، يمكن الحصول على المنحني من ترتيب العائلات من أدنى مستويات الدخل إلى أعلاها، مقابل النسب المئوية التراكمية لدخول تلك العائلات (سعد، 2013، صفحة 5).



## الشكل رقم (1): منحني لورنز



المصدر: (كريمة كريم و جودت عبد الخالق، 2012، الصفحة 272)

من الشكل نلاحظ أن المسافة بين منحني لورنز وخط المساواة التامة تشير إلى درجة التفاوت في توزيع الدخل. فكلما ابتعد منحني لورنز عن خط المساواة، دل ذلك على تفاوت أكبر في توزيع الدخل، إذ تصل اللامساواة أعلى درجاتها عندما ينطبق منحني لورنز على المحور الأفقي السفلي والمحور العمودي الأيمن. ويحصل ذلك عندما تحصل أسرة واحدة على إجمالي الدخل في المجتمع و البقية لا تحصل على أي دخل. بينما يتسم التوزيع بالمساواة التامة عندما ينطبق منحني لورنز على خط المساواة التامة، وإن حصل ذلك، فإن جميع الأسر تحصل على دخل متساوي (سعد ، 2013، الصفحة 6).

## - معامل جيني:

يعتبر معامل جيني من المؤشرات المهمة والمعتمدة في قياس التفاوت في توزيع واكثرها انتشاراً نظراً لوضوح فكرته وسهولة حسابه. وقد قام الاحصائي C.Gini عام 1912 بتصميمه ويمثل مقياساً كلياً للتفاوت ويحتسب عن طريق قسمة المساحة المحصورة بين منحني لورنز وخط التساوي على المساحة الكلية تحت خط التساوي التام. وتقع قيمة هذا المعامل بين الصفر في حالة التساوي المطلق في توزيع الدخل الواحد الصحيح ( في حالة التفاوت المطلق في توزيع الدخل)، وعليه فكلما اقتربت قيمة معامل جيني من الصفر دل ذلك على توزيع أكثر عدالة وبالعكس كلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح فإن ذلك يشير الى تفاوت أكبر في التوزيع، ووجد صيغ رياضية محددة لحساب قيمة معامل جيني من البيانات المبوبة إلى الفئات الدخلية أو الانفاقية (سعد ، 2013، الصفحة 6). ويكون المعامل صفراً عندما ينطبق منحني "لورنز" على خط التساوي، ويكون عندها توزيع الدخل متساوياً لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساوياً للواحد عندما ينطبق منحني "لورنز" على الخط الأفقي والخط العمودي. وتكون المساحة

بين خط التساوي ومنحنى "لورنز" 0.5، إذ تكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة، كانت عدالة توزيع الدخل أفضل (سعد ، 2013 ، الصفحة 7).

وعن طريق التطبيقات العامة لمختلف الدول وجد أن المعامل يقع بين 0,5 - 0,7 في الدول التي يتمثل فيها التفاوت الكبير في توزيع الدخل أو الانفاق بينما يقع المقياس بين حوالي 0.25 - 0,35 في الدول التي تتمثل فيها عدالة أكبر في توزيع الدخل أو الإنفاق. لذلك فالدول التي يكون فيها معامل جيني مرتفعا من المرجح أن تكون غير مستقرة، لأن نسبة الفقراء فيها تكون مرتفعة، مما يثير مشاعر الضغينة تجاه عدد قليل من الأثرياء الذين تتركز في يدهم دون غيرهم معظم الثروات.

ب. مقاييس النمو المحابي للفقراء وفقا للاتجاه النسبي:

- مقارنة منحنى نمو الفقر لـ Son:

اقترح Son في قياس النمو المحابي للفقراء واعتمادا على منحنى Lorenz المعمم أن أثر النمو يكون محابيا للفقراء إذا اتجه نحو الأعلى والعكس صحيح. ويعبر عن منحنى Son انطلاقا من منحنى Lorenz بالعلاقة التالية (Fambon, 2017, P 99) :  $L(P) = \frac{u_p P}{u}$  حيث تمثل حصة الدخل المتوسط للمجتمع  $u$  لـ P% للأسفل التوزيع، وبإدخال اللوغارتم على طرفي المعادلة وإجراء التفاضل من الدرجة الأولى نتحصل على:

$$g(p) = \Delta \ln(\mu L(p)) = \Delta \ln(u_p)$$

وبتبسيط العبارة أعلاه نتحصل على صيغة رياضية بسيطة للمنحنى وفقا للشكل التالي:

$$g(p) = g + \Delta \ln(l(p))$$

حيث  $g$ : يمثل معدل نمو الدخل المتوسط لدخل المجتمع ككل،  $l(p)$ : منحنى Lorenz

- مقياس Datt et Ravallion:

اقترح الباحثان طريقة تعتمد على تفكيك التغيرات في مستوى الفقر والتي تسمح بتكسيمه والتفرقة بين الأهمية النسبية لكل من أثر النمو وأثر إعادة التوزيع، حيث يعزى التغير في نسب الفقر إلى ثلاثة عناصر: الأول يتمثل في التغير الحاصل في نسب الفقر الملاحظة في ظل ثبات منحنى Lorenz، وهو ما يعرف بأثر النمو، والثانية تتمثل في التغير في نسب الفقر الملاحظة تبعا للتغير الحاصل في توزيع الدخل في ظل ثبات الدخل المتوسط

وهو ما يعرف بأثر إعادة التوزيع. أما العنصر الثالث في العلاقة البنينة التي تكون بين أثر النمو وأثر إعادة التوزيع والمسمى بالباقي. وتمثل هذه المقاربة رياضيا بالمعادلة التالية (Fambon, 2017, P 100) :

$$\Delta P_{t,t+1} = [P(\mu_{t+1}, L_t) - P(\mu_t, L_t)] + [P(\mu_t, L_{t+1}) - P(\mu_t, L_t)] + R_{t+1,t}$$

حيث:  $P(u_t, L_t)$  تمثل منحنى Lorenz،  $\Delta P_{t,t+1}$  تمثل التغير في الفقر بين الفترة  $t$  و  $t+1$

ويمكن وصف البواقي على أنها الفرق في مركب النمو بين المستوى الابتدائي والنهائي لمنحنى Lorenz، وكذا الفرق في مركبة إعادة التوزيع بين المستوى الابتدائي والنهائي للدخل المتوسط.

### 3. النمو المحابي للفقراء في الجزائر:

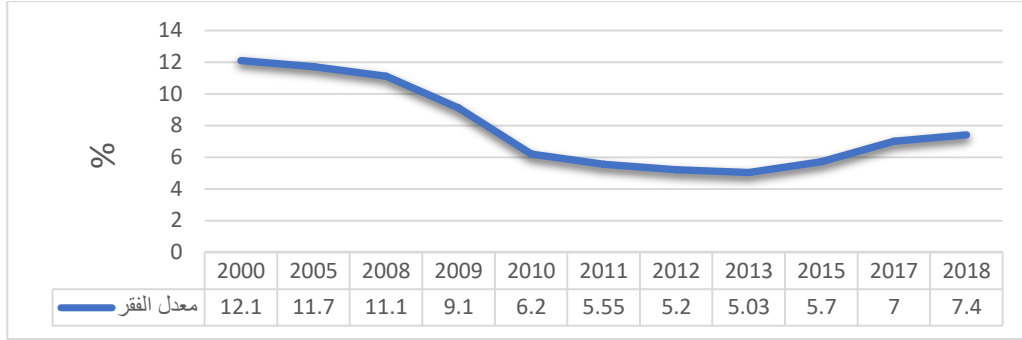
تتميز التقارير الصادرة الهيئات الرسمية والتي تركز على دراسة الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموما بعدم وجود بيانات كافية وذلك بسبب نقص البيانات المتاحة عن المسوح الأسرية ومشكلات تتعلق بجمع بيانات عن القوة الشرائية في بعض البلدان المستهدفة. وكانت نتيجة ذلك على سبيل المثال أن مقدار البيانات المتاحة في المنطقة في عام 2013 لم يكن يغطي سوى 34% من سكان المنطقة، وهو ما يجعل نشرها مُضللاً أكثر من كونه غنيا بالمعلومات المفيدة في كثير من الأحيان (أتامانوف، 2017).

#### 1.3. تطور معدلات الفقر ومؤشرات تفاوت توزيع الدخل في الجزائر:

##### 1.1.3. تطور معدلات الفقر:

قد يكون هناك تباين بين المعطيات الخاصة بظاهرة الفقر المعتمدة لدى الهيئات الدولية والمتداولة لدى الهيئات الوطنية نتيجة اختلاف مسببات الظاهرة، واستنادا لنتائج تحقيقات الديوان الوطني للإحصائيات حول مستوى المعيشة والإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية للفترة (2000-2011) ودراسة المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية وبيانات البنك الدولي المفتوحة (2020) ، كانت معدلات الفقر في الجزائر وفقا لما يبيئه الشكل التالي:

## الشكل رقم (2): تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على:

- (Commissariat de planification et la prospective, 2004)
- (CENEAP, 2006)
- (La Banque Mondial, 2019)

يتضح من الشكل البياني السابق انخفاض معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)، من

12.1% إلى 5.7% وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى:

- التسديد المسبق للديون وارتفاع حجم الاستثمارات والنفقات العامة؛
- تطبيق برامج إنعاش ودعم النمو الاقتصادي للذان من أهدافهما تحسين معدلات النمو الاقتصادي، تحقيق التنمية البشرية، وتخفيض معدلات الفقر؛
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر من خلال: القرض المصغر، السكنات بمختلف صيغها (الاجتماعية، الترقية المدعمة).

أما بالنسبة للفترة (2015-2018) فقد عرف منحى معدل الفقر اتجاها متصاعدا من 5.7% إلى 7.4% نتيجة لعدد من الأسباب أهمها: من بينها انخفاض الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار المحروقات وما ترتب عن ذلك من لانخفاض معدلات الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة...

### 2.1.3. تطور مؤشرات تفاوت توزيع الدخل في الجزائر:

يعتبر تطور المؤشرات المرتبطة بكيفية توزيع الدخل الوطني في الجزائر وسيلة هامة يمكن من خلالها الاستدلال على مدى التفاوت الذي يسببه هيكل توزيع الدخل، ويمكن تحليل تركيبة توزيع الدخل الوطني في الجزائر كما يلي:

#### أ. الفوارق القطاعية للأجور في الجزائر:

تتميز الأجور القطاعية في الجزائر بفوارق هامة، نظرا لخصوصية المؤسسات المنتمية لكل قطاع، فهناك قطاعات لديها عمال يتميزون بقدر عال من الكفاءة والتأهيل كقطاع المحروقات والبنوك، ولديها نظام أجور خاص تكون أجور العمال بها مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، بينما هناك قطاعات تعرف ضعفا في الأجور مما أدى إلى نفور اليد العاملة منها كقطاع البناء والفلاحة (الهوري، 2017، الصفحة 127).

ويمكن توضيح الكتلة الأجرية في الجزائر للفترة (2004-2015) كما يلي:

**الجدول رقم (1): تطور الكتلة الأجرية في الجزائر خلال الفترة (2004-2015)**

2015	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
4583.9	3817.6	2917.6	2370.2	2118.2	1720.7	1472	1363.9	1278.5	الكتلة الأجرية (مليار دج)
73.13	33.37	39.97	42.89	43.5	47.68	47.68	47.36	47.43	القطاع الاقتصادي %
4.25	3.89	4.23	4.72	4.99	5.2	5.2	6.17	5.79	الفلاحة %
64.02	63.23	55.78	52.38	51.98	47.11	47.11	46.46	46.77	الإدارة %
3987.2	3426.4	3069.1	27979	2380.5	2149.6	2149.6	1845.1	1526.8	الدخول المستقلة (مليار دج)
69.1	69.44	69.85	69.36	72.49	69.85	69.85	68.44	65.09	القطاع الاقتصادي %
29.4	30.21	28.74	28.74	25.16	23.3	23.3	29.51	32.89	الفلاحة %
1.5	1.39	1.4	1.4	1.68	1.84	1.84	2.03	2	شؤون عقارية %

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- (مسوحات الديوان الوطني للإحصائيات، 2000، 2011)
- البيانات المفتوحة للبنك الدولي، (2020).

نلاحظ من الجدول ما يلي:

فيما يخص أجور العائلات، على الرغم من القطاع الاقتصادي قد أخذ حصة هامة فيها، فقد أخذت منحنى متنازلاً ابتداءً من سنة 2008، حيث سجلت أدنى قيمة له سنة 2011 بـ 33.37%، وقد كان هذا الانخفاض لصالح القطاع الإداري، مما يؤكد حجم اليد العاملة الكبير الذي يستوعبه هذا القطاع. أما قطاع الفلاحة فقد شهد قطاع تدهوراً فيما يخص مساهمته في أجور العائلات، حيث انخفضت مساهمته خلال الفترة (2004-2015) بحوالي 1.92% زيادة على أن مساهمة هذا القطاع من الكتلة الأجرية هي مساهمة جد ضئيلة.

أما فيما يخص الدخل المستقلة، فنجد أن الجزء الأكبر يتمركز في القطاع الاقتصادي، والذي تطور بحوالي 4 نقاط مئوية خلال الفترة 2004-2015، يليه القطاع الفلاحي على الرغم من أنه عرف انخفاضا في مساهمته في الدخل المستقلة بما يقارب 3 نقط مئوية. ويأتي في المرتبة الأخيرة الشؤون العقارية بمساهمة ضئيلة لم تتعدى 2%.

إن مثل هذه الفوارق في الأجور القطاعية تساهم في خلق نوع من اللامساواة بين مختلف فئات المجتمع.

## ب. المؤشرات المرتبطة بالتوزيع الشخصي للدخل الوطني في الجزائر

تضم مختلف المؤشرات الاقتصادية التالية:

### - نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح في الجزائر:

من خلال التوزيع الشخصي للدخل الوطني يتحدد نصيب الفرد، الأسرة، والفئة المكونة للمجتمع الاقتصادي من الدخل الوطني بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التي يمارسها، حيث يتلقى كل فرد دخلاً يسمى الدخل المتاح يوجهه إما للاستهلاك النهائي أو الادخار حسب الميل الحدي للاستهلاك أو الادخار، وذلك بعد إضافة مختلف التحويلات الجارية الأخرى من وإلى الخارج، والتي لم تصنف ضمن صافي عوائد المقيمين (سعيدة و آيت يحيى، 2019، الصفحة 225).

وبالنسبة للدخل الوطني المتاح فقد تضاعف تقريبا 5 مرات خلال الفترة (2000-2018) وذلك نتيجة للتزايد الذي سجلته التحويلات الجارية الأخرى، والتي تأخذ في العادة عدة أشكال منها: المساهمات في المنظمات الدولية، إعانات مقدمة من وإلى الخارج، وتحويلات العائلات المقيمة في الخارج لذويها في الداخل. سجلت زيادات منذ سنة 2000 حين بدأت احتياطات الصرف الأجنبي بالتضاعف في الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية (سعيدة و آيت يحيى، 2019، الصفحة 226).

وبالرغم من التزايد المعروف في عدد السكان إلا أن نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح قد أخذ منحى إيجابيا في اتجاهه العام، باستثناء بعض السنوات التي عانت فيها البلاد من مشاكل مالية نتيجة تراجع إيراداتها (2009، 2015). لكن على الرغم من تحسن نصيب الفرد من الدخل فإن هذا المؤشر لا يمكن اعتباره لوحده مقياسا لتفاوت توزيع الدخل الوطني، فهناك العديد العوامل المؤثرة عليه، كمعدلات التضخم والبطالة السائدة، وهو ما يترجم القدرة الشرائية للعملة الوطنية التي تتدهور باستمرار من جهة، والمعدلات العالية للبطالة التي فاقت نسبة 9 % من السكان النشيطين.

### - الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية في الجزائر:

يقوم الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر كل عشر سنوات عشرية بعملية مسح شامل للعائلات الجزائرية، من أجل دراسة المستويات الاجتماعية والاقتصادية للعائلات ودراسة رفاه المجتمع، ومن خلال المسح الذي تم إجرائه للفترة (2000-2011)، وجد أن الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية يتفاوت بين مختلف الأعشار المكونة للمجتمع، مما يظهر تفاوتاً في توزيع الدخل الوطني حيث أن (سعيدة و آيت يحيى، 2019، الصفحة 523):

- 10% الأقر ينفقون أقل مما ينفقه 10% الأغنى ب 8 مرات سنة 2000 و 7.4 سنة 2011؛
- 30% الأغنى ينفقون أكثر من 50% من إجمالي الاستهلاك، وهو ما يفوق استهلاك 70% المتبقية من المجتمع.

وبالتالي نجد أن عدالة التوزيع لم يتم تحقيقها بعد طالما أن إنفاق 50% الأقر لم يقترب بعد من إنفاق 50% الأغنى، وهو ما يؤكد وجود التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر.

### 2.3. مؤشرات النمو المحابي للفقراء في الجزائر:

يعتبر كل من منحنى لورنز ومعامل جيني من أهم المؤشرات الإحصائية المستخدمة لتحديد مدى محابات النمو الاقتصادي للفقراء، وفي ظل شح البيانات المتعلقة بالفقر في الجزائر، سنعتمد على هذين المؤشرين.

#### 1.2.3. تطور مؤشر التفاوت في توزيع الدخل (معامل جيني):

يعرض الجدول الموالي تطور عدم المساواة في إجمالي نفقات الأسرة الواحدة خلال الفترة 1988-2018، باستخدام معامل جيني الكلي، ومعامل جيني للقطاعين الحضري والريفي.

## الجدول رقم (2): تطور مؤشر جيني في الجزائر

السنوات	مؤشر جيني	القطاع الحضري	القطاع الريفي
1988	38.76	38.83	40.13
1995	35.19	42.56	26.13
2000	34.1	40.92	21.66
2005	31.8	37.5	21.6
2011	31.16	36.74	17.85
*2018	32.2	-	-

\*- لا تتوفر بيانات بعد هذه الفترة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (الهوري، 2017، الصفحة 109)، (البيانات المفتوحة للبنك الدولي، 2020)

نلاحظ من الجدول السابق:

- انخفاض معامل جيني خلال الفترة 1988-2011، دلالة لتحسن توزيع الدخل بين مختلف العائلات في الجزائر، حيث انخفض مؤشر جيني من 38.76 إلى 32.2 نقطة، أي أنه انخفض بـ 6.66 نقطة. ويعود هذا إلى تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر، إضافة إلى برامج إنعاش ودعم النمو الاقتصادي والتي كانت متضمنة سياسات لمكافحة الفقر. إلا أن هذا التحسن لم يرق بعد لدرجة العدالة في توزيع الدخل بين مختلف العائلات الجزائرية.

- ارتفاع معامل جيني بـ 0.9 نقطة خلال الفترة 2011-2018 يدل على أن مستوى الدخل يتجه ليرتكز في فئات معينة وارتفاع عدم المساواة بين مختلف العائلات، ويعود هذا نتيجة للظروف الاقتصادية التي مرت بالاقتصاد الجزائري واعتماد سياسة مالية صارمة والتي أثرت سلباً على العائلات متوسطة وضعيفة الدخل مما أدى إلى زيادة حجم التفاوت في الدخل.

- التفاوت في توزيع الدخل أقل عدالة في القطاع الحضري مقارنة مع القطاع الريفي باستثناء سنة 1988، ويعود هذا إلى نزوح سكان الأرياف نحو المدن نتيجة لانعدام الأمن، وفقدانهم لوظائفهم وبحثهم عن وظائف جديدة ولو بدخول منخفضة في المناطق الحضرية.

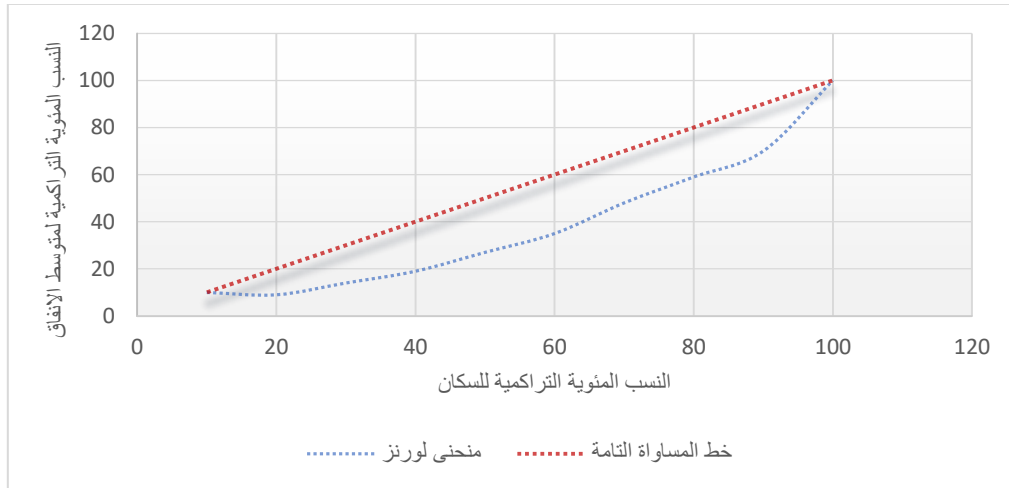


- تظهر معاملات مؤشر جيني وجود تفاوتات في توزيع الدخل الوطني، أي أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة اقترنت بزيادة في التفاوت، على الرغم من أنه لا يعتبر تفاوتاً حاداً، وأنه اقترب من المستويات المطلوبة (0.2 و0.3)، لكن يبقى مشكل تفاوت معامل جيني بين القطاعين الحضري والريفي، وبالتالي لا بد من العمل على تقريبه للمستوى المقبول (0.2 و0.35).

### 2.2.3. منحى لورنز للتفاوت في توزيع الإنفاق:

على الرغم من أن معامل جيني يعد مؤشراً لقياس درجة التفاوت الكلي في توزيع الدخل، لكنه لا يوضح تفاصيل من أين ترتفع وتتخفف درجة التفاوت، لذا فإن منحى لورنز له هذه الميزة عن معامل جيني، وقد يكون بمثابة مؤشر معزز لنتائج قياس التفاوت وفقاً لمؤشر جيني. ويوضح الشكل الموالي منحى لورنز حسب الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية للفترة 2000-2018.

الشكل رقم (3): منحى لورنز للتفاوت في توزيع الإنفاق في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

- (مسوحات الديوان الوطني للإحصائيات، 2000، 2011)

- (البيانات المفتوحة للبنك الدولي 2000)

يوضح منحى لورنز لسنة 2018 أن هناك تفاوتات في توزيع الدخل الوطني في الجزائر، حيث أن المنحى يقع في الجزء الأدنى من المربع على الرغم من أن هذا التفاوت يتجه نوعاً نحو خط العدالة التامة (خط 45°). ونلاحظ أن حوالي نسبة 60% من الأفراد الواقعين في أدنى سلم التوزيع يحصلون على 50% النصف الآخر من إجمالي الإنفاق، ومن جهة أخرى فإن 40% من الأفراد يحصلون على النصف الآخر من الإنفاق. وتشير هذه

النتائج إلى الارتفاع النسبي للتفاوت في توزيع الإنفاق، كما أن هذه النتائج منسجمة مع مقياس جيني للتفاوت في توزيع الدخل.

نستنتج إذن أن التغيرات الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة (2000-2018)، كانت لصالح الطبقات مرتفعة الدخل أكثر من الطبقات منخفضة الدخل، وهو ما يعني أن هناك اتجاها تصاعديا نحو ارتفاع درجة التفاوت.

#### 4. الخاتمة:

##### 1.4. النتائج:

خلصت هذه الدراسة للنتائج التالية:

- النمو الاقتصادي كان بدرجة متواضعة محابيا للفقراء، كما أن هذه المحاباة لم تكن ناجمة من ثمرات النمو الاقتصادي، بل نتيجة لإعادة توزيع الدخل نتيجة للتوسع في الإنفاق العمومي في الجزائر والمعتمد على الربح البترولي خلال الفترة 2000-2018؛
- لم تتحقق عدالة توزيع الدخل الوطني أن إنفاق 50% الأفقر لم يقترب بعد من إنفاق 50% الأغنى، وهو ما يؤكد وجود التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر؛
- التفاوت في توزيع الدخل أقل عدالة في القطاع الحضري مقارنة مع القطاع الريفي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- تظهر معاملات مؤشر جيني وجود تفاوتات في توزيع الدخل الوطني، أي أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة اقترنت بزيادة في التفاوت، على الرغم من أنه لا يعتبر تفاوتات حادا؛
- يوضح منحنى لورنز أن هناك تفاوتات في توزيع الدخل الوطني في الجزائر، حيث أن المنحنى يقع في الجزء الأدنى من المربع على الرغم من أن هذا التفاوت يتجه نوعا نحو خط العدالة التامة؛
- لا يؤدي تحسن نصيب الفرد من الدخل الوطني من تخفيض التفاوت بالضرورة نتيجة لتأكله بفعل التضخم وما ينجم عنه من انخفاض في القدرة الشرائية للعملة الوطنية
- إن التغيرات الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة (2000-2018)، كانت لصالح الطبقات مرتفعة الدخل أكثر من الطبقات منخفضة الدخل، وهو ما يعني أن هناك اتجاها تصاعديا نحو ارتفاع درجة التفاوت. وفي حالة غياب سياسة اقتصادية هادفة إلى الحد من الفروقات الكبيرة في المستوى المعيشي بين الطبقات الاجتماعية المختلفة فإن المشكلة ستتفاقم بدرجة أشد، مما قد يكون لها انعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية سلبية.

## 2.4. التوصيات:

توصي هذه الدراسة بما يلي:

- توفير قاعدة بيانات دقيقة عن الفقر لما لها من أهمية تحليل اتجاهات الفقر في الجزائر والطبقات التي تحتاج المساعدات الاجتماعية، يضاف إلى هذا أن نتائج الدراسات الأكاديمية تبقى مرهونة بحدود المعطيات المتاحة؛
- وضع سياسات تنموية واضحة قائمة على استهداف الفقراء وتوفير المزيد من الفرص لهم؛
- تعديل سياسة الأجور وأخذ بعين الاعتبار انخفاض القدرة الشرائية بسبب التضخم، من أجل تحسين مستويات المعيشة؛
- مراجعة سياسة الدعم الحالية والتي يستفيد منها كل فئات المجتمع على حد سواء، والانتقال نحو سياسة الدعم الموجه بما يسمح بتوجيهه نحو من يستحقه؛
- لا بد من وضع سياسة اقتصادية هادفة إلى الحد من الفروقات الكبيرة في المستوى المعيشي بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

## 5. المراجع والهوامش:

- إيمان بوعكاز. (2011). أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي. جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، النجارية وعلوم التسيير.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2010). الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان. لبنان.
- بن لحسن الهواري. (2017). الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الجزائر دراسة قياسية 1980-2013. مجلة البشائر الاقتصادية.
- حربي محمود موسى عريقات. (2006). مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي. الأردن.
- خالد بن جلول. (2015). محددات الفقر في الجزائر باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة 1980 - 2014. مجلة الدراسات الكمية.
- سيد أحمد بوحزام. (2018). النمو المحابي للفقراء في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1970-2016. جامعة احمد بلقايد، تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- طه محمد سعد. (2013). قياس وتحليل التفاوت في الإنفاق على أساس التوزيع الجغرافي في العراق. المؤتمر العلمي الدولي جيونونس. تونس.
- عبد الرزاق فارس. (2001). الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- كريم كريمة، و عبد الحق جودت. (2012). أساسيات التنمية الاقتصادية. مصر: دار النهضة العربية.

- مشروب إبراهيم. (2006). إشكالية التنمية في العالم الثالث . لبنان : دار المنهل اللبناني.
- ممو سعيدة، و سمير آيت يحيى. (2019). تشخيص التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2000-2017. مجلة الاستراتيجية والتنمية.
- Fambon, S. (2017). Pro Poor Growth in Cameroon. STATISTIKA.
- عزيز أتامانوف. (2017). الاقتراب من حل لغز الفقر في العالم: حالة الجزائر. تم الاسترداد من البنك الدولي: <https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/global-poverty-puzzle-case-algeria>
- الديوان الوطني للإحصائيات. (بلا تاريخ). الديوان الوطني للإحصائيات. تم الاسترداد من <https://www.ons.dz>